

٨١٩٤

ته ١

تقرير الأجهوري على حاشية الأمير على شرح الملوي

على العمرقندية، للأجهوري، أحمد بن أحمد

١٢٩٣هـ. بقلم إبراهيم بن موسى عبدربه سنة ١٣٣٤هـ.

٢٠ ق ٣١ ص ١٨٠٢٤م

نسخة جيدة، خطها نسخ ممتاز.

٦٥٦٧

الأعلام ٨٩:١ دار الكتب المصرية ١٨٢:٢

١- علم البيان، البلاغة العربية أ- المؤلف

بد الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية

الأجهوري على حاشية الأمير على شرح الملوي

على العمرقندية.

٢١٤-٨-٢-٢٨

٦-٢٢٢٢٢٢

King's and Queen's

هذا تقرير العلامة الفاضل الشيخ احمد الاجهوزي
 الشافعي على حاشية العالم العلامة الاسير على شرح
 الملوك في البيان المنير على الرسالة المسماة
 بالسر قنبرية لفعنا الله بالجميع بجاه خير
 البرية صلى الله عليه وسلم في البكرة
 وانقش بالتمام والكمال الحمد
 لله على كل حال وصلى
 الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه
 وسلم
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم



57

بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الربيع الفاضل وعبد المحقق
الامام شمس الدين الميرزا محمد باقر الميرزا القاطن في
زمانه والدي في عصره واولاده الشيخ الاجهوري شافعي
متعنا الله تطول حياته واولادنا بعدد عتمة فيح جناة في
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين هذه كانت طريقة وتقليدات
شرعية قليلة اللفاظ متناهية تذهب باللفظ من المفاظ
على حتم القائل الخبير والعالم الشيخ الامير محمد
الرحمن القدير الذي مشى على الطريقة الذي للعلو في طو
سيدى الشيخ الميرزا محمد باقر الميرزا في علم البيان
رحمها الله برحمته جليلة والسكنها منة منزلة عليقة فيات
محمد الله آية المبشرين وبرحمته لا يها من النافين **قوله** وهو
معنى لا يها من النافين ومعنا معنى انها لم توضع الا لله وان كاف يها
في الاستعمال كان المعنى في الاستعانة او في غيرها مما عدا الاصل
الحقيقي **قوله** فما السبع من غير هذا المعناه ان معايد الاصل
الحقيقي من المعاني التي ذكرها من الاستعانة وغيرها كلها
معان مجازية تعتبر في اللفظية بينها وبين الاصل **قوله** في
قوله الاصل حقيقة في المضابط الحقيقية الصاق ما قبل المباشرة
ما بعد ما في مضابط الجازية الصاق ما قبلها وما بعدها
وهي حقيقة في الاول مجاز في الثاني بمعنى كون الاول حقيقة
ان الباطل عليه والى سبيل الحقيقة وكون الثاني مجازا ان
الباطل عليه على سبيل المجاز **قوله** او كونه اي نحو ما ذكر من اليد
والشوب فاليد ونحوها بيان لشي من جسمه والشوب ونحوه
بيان لقوله ما جسمه فهو على اللفظ والشر الميرزا **قوله** اذان
قيل في هذا بيان لشي من الجاهلان لان قولك اميت زيد اذان
الجاهلان من جهة اللفظ ولو بدون بعض اللفظ فالبعض
بدون اللفظ الامان اذ ذكره في الاستعانة **قوله** لا علة
في كلام التفسير لقضى ان البارز اذ ليس اذلك بل هي اصلية
للاصل في الحقيقة كما هو موضوع كلام القائل فكان الاولى للشيخ
ان يذكر الباطل في كلامه المقتضى **قوله** او ادلى اي بل ادلى
ووجه

ووجه الاول ان الاصل في بين العارة والاسم لا فاصل فيه بين
ذكر العارة وذكر الاسم بخلاف مسألة التوب فبينك فاصل بين
المحك بكوا السن وبين زيد وهو التوب **قوله** فجعله غشا في
العلم ان الفاعل هو الواو ويكون التوب من جهة انه قد مر في
المرثي في الذكر مع كونه متأخرا في التاخر **قوله** والعاشا احتمل
السيل اي ما شأنه ان يحتمل السيل لصغره **قوله** المراد ان
السيل اقله حقيقة اذ لو اقله حقيقة لم يات امر به
مرعى بعد ذلك **قوله** في هيئة الاضافة الانية اي هيئة
هي الاضافة والمراد بالضافة التي جرت فيها الالتفات
الواقع بين المتناهيين وهو المراد بالنسبة الاضافة القديمة
في قولهم الاضافة نسبة تفيد بين اثنين معني اخر ثانها
اذا وليس المراد بالنسبة في هذا المقام انتساب فلول
المتناهي فلول المضاف اليه لان هذا الانتساب معنى الاضافة
لانفسها وليدل لما قلناه من ان الاضافة هي الالتفات الواقع
بين الكلمتين المتناهيين قولهم الاضافة تاتي لما تاتي له الاسم
وقولهم الاضافة على معنى من الى غير ذلك فجعلوا حاد الالام
قوله واصله في التاخر في المقطوع على التقديم والتاخر من قول
المجدولي ومنه التقديم والتاخر وقوله نحو خبر كبرت اخذ وق
فما صلح به المجدولي ان من الجاهلان التقديم والتاخر من اضافة
الشي الى مائس له وغرض المجدولي بنقل كلام المجدولي بقوله ما قاله من
ان الاضافة اليانية في اسم الله مجاز ويرد عليه ان الاضافة
في اسم الله من قبيل المجاز اللغوي يدل ان جعلها من قبيل الالتفات
والاضافة في نحو قلر الليل والنهار من قبيل المجاز العقلي فلم يظهر
المقابلة **قوله** ليست من موضوعات الخ اي بل هي من موضوعات وصفا
ثانيا وهذا مبنى على قول ذكره الاستموني عند قول ابن مالك ولنه
منقول الخ وهو ان الاعلام كلها منقولة **قوله** ولا يخفك الخ
يعني ان اللفظ الموضح عليها اذا استقرت في معانيها عند اهل
ذلك المصداق تؤول الى حقيقة **قوله** مجموع تلك المجاز
ومعنا ثانيا مسوقا بوجه اهل اللغة فكلامهم ثابوت الوهم
تلك الكما حقيقة تؤول الى ثابوت الوهم في كون تلك
الاعلام حقيقة **قوله** وان الخ اي الكلي وحاصل كلامه ان الكلي

من السهل في الجزئي باعتبار خصوصية كان مجازا اللفظ الجاهل فانه
 حقيقة وان كان مستعلا في الجزئي باعتبار خصوصية ونرد على
 استثنائه انه لا يصدق عليه تعريف الحقيقة لانها الكلمة
 المتعلمة فيما وصفت له ولفظ الجلالة عين استعماله في الجزئي
 باعتبار خصوصية ليس مستعلا فيها وضع كنه فالاولي توجيه كونه
 حقيقة على القول بان كاي بانه حين استعمال في الذات الاخرى
 علم عليه وصار لا يظلم الا عليه فتمثل تلك الغلبة منزلة
 الوضع للذات الا قدس فلفظ الجلالة مستعمل فيها وضع له
 تنزيلا **ولا** قلت اني حاصل كلامه اختيارا ان العلم بالذات
 اليقين الضمني حقيقة ووجه ذلك بان العلم الموضوع للذات
 المعينة بلا قيد يتكلم او خطاب او غيبة وهذا الكلام يقتضي
 ان العلم اذا استعمل في الذات المعينة مقيدة بالخطاب مثلا يكون
 مجازا لانه موضوع للذات بلا قيد وقد استعمل في مقيدة فمفصل
 العلم حقيقة على الاطلاق لا يظهر في مقام الالتفات **وهذا** المفصل
 يحمل القول بان حقيقة القول بانه مجاز فيحمل الاول على ما اذا
 استعمل في الذات المعينة بلا قيد ويحمل الثاني على ما اذا استعمل
 فيها مقيدة بالخطاب مثلا وقوله لا يقتضي الزاوي لان معناه انه
 لا يعود عليه من الضمائر الا الضمير الغيبة وان عرّف عن مخاطب او تكلم
 بقول زيد قاهر ولا لقول زيد قهرت بها الخطاب وان كان زيدا
 حاضرا مخاطبا ولا لقول زيد قهرت بها المتكلم وان كان زيدا هو
 المتكلم وليس معناه انه موضوع للذات الغائبة حتى يقتضي ان
 استعماله في الخطاب مجاز **والمعنى** خارجي اي خارج عن القرينة
 التي نصها المتكلم للدلالة على المعنى الكناي وذاك الخارج هو
 الدلالة الدالة على انه تعالى منزّه عن سمات الخدوت وقرينة
 الكناية التي نصها المتكلم هنا قصده الشايع اليه وذلك لا يمنع
 من ارادة المعنى الحقيقي مع المعنى الكناي **والمراد** ان ذات
 الكناية التي يعني ان قدر الكناية على ان تكون ذاتا باعتبار
 قرينة **والمراد** نصها المتكلم لا **المراد** المعنى الحقيقي وان كان
 هذا قرينة اخرى كبرالى نصها المتكلم مانعة من ارادة المعنى
 الحقيقي وهي في مسئلتنا الدالة الدالة على تنزيهه تعالى عن
 سمات الحوادث كما مر **والمراد** كما يشير اليه الحاصلة انه كناية عن
 نفى

نفى المثل لان نفى المثل لا يرجم نفى مثل المثل لانه لو ان نفى مثل المثل
 وثبت لله المثل لخرجا عن المحايلة والقرينة انهما هما الذي فلم يتحقق
 نفى المثل الا بنفى المثل ونظير ذلك قولك لا يخل فهد كناية
 عن نفى الخل عن الخطاب اذ لا ينفى الخل عن مثل الخطاب الا مع
 نفقه من الخطاب فلما جعل كناية عنه وحاصلها قالوا به
 ان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي والمعنى الحقيقي لا يقتضي
 ايرادته ههنا مع المعنى الكناي فاشكل جعله كناية واجابوا بان
 عدم صحته ههنا الامر خارجي فلا يضر كون الآية من قبيل الكناية
 وفي حاشية السعد عن سم ان الامر خارجي هو ان يقال المثل واقفا
 كان ما نغالي لان الاخبار بنفى مثل المثل مع اشارة المثل يكون
 مناعا لا فائدة فيه والظاهر ان المانع من ارادة المعنى الحقيقي
 ههنا انحاء الاخبار بنفى المثل عن الاخبار بنفى مثل المثل **والمراد**
 الاخبار بنفى مثل المثل مع الاخبار بنفى مثل المثل مناعا اذ لا يعقل ثبوت
 مثل المثل مع انتفاء المثل وقرينة الكناية ههنا ايراد الآية على
 من حصل له مثلا اي شريكا وهذه القرينة لا تمنع من ارادة نفى
 مثل المثل مع نفى المثل **والمراد** واستعاره فطبيعة بان ينقل الرحمن الرحيم
 بضميرها المستترين فيها من حال الملك التي حاله سبحانه وتعالى
 لكن الضمير ان قبل النقل والآن على الملك وبعد النقل والآن على
 الله سبحانه وتعالى فالمعنى معنى الضميرين لا انفسهما فالضمير ان بعد
 النقل هو الضمير ان قبله وان كانا قبل ان ينقل جازي عن الملك والآخر
 على الله تعالى وهذا لا يضر من الاستعاره التخييلية **والمراد** نصا على
 اهم المركب يعق ان المتعارف قولنا الرحمن الرحيم **والمراد** اننا اخذنا
 قولنا للربنية وها واقتصرنا على الرحمن الرحيم وانما كانا احدهما
 معنى النعم والمنعم مستتر من معناه عليه ولهما دلالة التزامية على الرحيم
 فكان ذكرهما **والمراد** من ذكرهما بدلالة التزامية بالترام دون علم **والمراد**
 ان الانشاء البركي معنى قول الله في العزاة بسم الله الرحمن الرحيم
 احصل المراد من قوله بسم الله الرحمن الرحيم وبلفظ
 البسملة **والمراد** ان البركي في العزاة **والمراد** ان
 العزاة عن الاثنان بالاحالة حذره وانما حصل في العزاة
 البركية فيها حال عدمها وجواب بان المراد يكون البسملة لا انشاء
 البركي ان لها دخلا في حصول البركي في العزاة وان توقف

باسمه الكريم

حصول البرك خارجا على وجود القراءة وتظهر لك انهم جعلوا
صفة البسم لا نشأ نقل الملك مع ان نقل الملك لا يتحقق الا بقول
المشرك فمرادهم بكونه صفة البسم لا نشأ نقل الملك ان لها دخلا
في نقله وان توقفنا على قول المشتري **قوله** والاعتراض بان
مراده بالاعتراض جميع الافعال الخيرية الصادرة من الله تعالى
على هذا قوله الا ان من حيث ان الامر كله منه واليه فانه يوضح كذا
وقوله بعبارة رحمة اي باعانة الذات الموصوفة بالرحمة ومعنى كون
ذلك مضمون البسملة انها ذاتها على التزاما فان مضاهها المراد من
تخصيل الرحمة فيما شرع فيه بواسطة ذكر اسم الله وبأنه من
ذلك الاعتراض بان جميع افعال الخير الصادرة منه بعبارة الله تعالى
قوله حيث ان الامر انما قد علمت ان هذا الصراح لما تقدم وبيان المراد
من الفعل فيه فالفعل فيهما لعدم عام وليس المراد به خصوص الفعل
المشروع فيه وقوله واليه او موكول اليه فان غا اوجده باعانة
العبد عليه وان شاء الله تعالى بترك اعانة العبد عليه وهو
من عطف اللازم والمراد بالامر طلبة افعال الخير فقط لانه ذكر هذه افعاله
المشتركة وافعال الشرائع ان تكون بعبارة الله وافعال الله تعالى
التي ليست قائمة بالعبد كافتقاره على خلقه ليست داخله هذا الصغ
لان هذا بيان للفعل المذكور في قوله تعالى لا توصف بعبارة الله **قوله**
مرحمة الله وافعال الله الكريمة لا توصف بعبارة الله **قوله**
وانما يتم الخ لا يتم امر من الامور كلها الا بذكر اسم الله عند الدعاء
وهذا من مدح قول الحاشية والمضي ان يعقب البسملة بالجملة من
اجل دلالة الجملة التزاما على ان افعال الخير كلها من الله وقوله
اليه وعلى ان لا يتم امر من الامور الا بذكر اسم الله تعالى **قوله** وهو السابق
له ضمير هو عائد على الله تعالى وضميره عائد على الامر كله والحق
ان الله تعالى هو من على كل فعل من افعال الخير وهذا الصغ من مدح قول
الحاشية فهو على تعقب البسملة بالجملة وهو تالكيد لقوله بان
الامر كله منه واليه فكان الاول ومنه بالعبارة وهذا ظاهر في هذا
المقام بحسب الحال **قوله** على هذا الشرايط التوقيفية المذكورة في
البسملة بالجملة **قوله** نعم اما خبر لان الحمد مصدر وانما
بعبارة الله تعالى ويجوز بان يتوسع في الظرف وانما عا لا يتوسع
في غيرهما **قوله** وانما لا يمكن تعليف الى حاصل كلامه ان ما قاله ابن العربي
يتشبه على ما من جعل البسملة قرآنا لا يكون مقسما على تعليف قوله
تعالى لتلافي قرشيش يجعل المذكور في آخر سورة الفيل ولا يتقني على
مرأى

مرأى من لم يحط بها قرآنا لانه لا يمكن قياس تعليف غير القرآن وهو
البسملة على غير هذا المراسي بالقرآن وهو لغز الجهد على تعليف
لغز لا في بلفظ جعل الواجب في سورة البسملة لان البسملة على تعليف
قرآن بمرأى والمقصد تعليف هذا القرآن بالقرآن فيكون الصواب
غير صحيح فقول المصنف قياسا الى تعليف باقي السور كانه مستعين
بما المراد من ذلك فيما لو كان المشرع قد فعل كما فعل في آتي
بالبسملة حال السجدة الشروع فيه اي الفعل ويعقبها بالجملة
ونقال في كانه استعان بها في الاستدراك في الحقيقة لم يستعان
في الاستدراك الا بالبسملة لانها المقارنة للشروع وفيما لو كان
المشرع قد فعل في قوله لا ان ياتي بالبسملة ويعقبها بالجملة ويشرع
في القول بعقبها ويقال في كانه استعان بها في الاستدراك في
الحقيقة لم يستعان في الاستدراك الواحدة منها لان الاستدراك في
جزءها لا يمكن لما اتصلا به صابر كانه مستعين في الآية بها **قوله** لعدم
خلل ثالث بين الآية او ذكرها هذه العبارة فمضت فيما لو كان
المشرع قد فعل ثلاث صور الاولى ان ياتي بالبسملة حال
الشروع في الفعل ويعقبها بالجملة والثانية ان يشرع في الفعل
بالتلاوي ياتي بالبسملة والجملة عقب ذلك الشروع والثالثة
ان يشرع في الفعل مع ذكر آخر سبحان الله وياتي بالبسملة والجملة
عقب الشروع المقارن للتسبيح والصورة الاولى هي المرادة بخلاف
الثانية والثالثة فاطلاقه غير مناسب ويرد عليه في صورة يالو
سكان الشروع فيه قوله لا اقتضاؤه انه اذا ياتي بالبسملة ويعقبها
بالجملة ثم ياتي بالصلاة على النبي مثلا ويشرع في القول بعد ذلك
بقراءة القرآن في اثباته لا يكون مستعينا بالبسملة والجملة لوجود
الغافل بينهما وبين القراءة والظاهر انه ليس كذلك **قوله** او العبد وان
الدليل على ان عطف الاستعانة بعدولة ان استعمال الحمد منه هو
الواقع في الجملة الفعلية اكثر من استعماله مرتبعا للواقع في الجملة
الواقعة ولا ان المنسوب الواقع في الجملة استعانة به
الاستعانة به ولا ان البسملة في هذا الدليل منه هو ان
يكون المرفوع مابصلا وان كان في من المنصور وسدا صوره اذا
يقوله على ما من عدم الملحق القوي ففرضه لا ذلك الا على
على جعلها مفردة بان دليله ضعيف وقد عالت وجهه ضعف

ووجه كون العدو في قرينة السامع على قصد الدوام ان العدو
عن الاصل الى خلافه لا بد من ثلثة وانكته هنا في قصد الدوام
قوله واما استثنى الرضى الى خاصه انه ضعيف من جهة اقتضائه ان
الفعلية تدل على الدوام ولم يقولوا بذلك لغيره فيلزم ان كان
فانها تدل على الثبوت في الماضي والاصل استمراره الى الحال
والاستقبال فلهذا الاختصاص لا يظهر في الفعلية التي فعلها مضارع
لانها تدل على الثبوت في الحال او الاستقبال واسمها ابركها بالاسم
دواما لان الدوام هو الاستمرار في الزمان الثلاثي فاجب
الاقتضاء في الفعلية الخاصية لانها تدل على الثبوت في الماضي
والاصل استمراره الى الحال او الاستقبال **قوله** قال اسم الفاعل
حاصله ان اسم الفاعل موضوع في حدوث وهو حصول الفعل في
في احد الان لمكان الثلاثي وضعه كذا فيحتاج المستعمل الى قرينة
يحيي بها الزمن الذي امراده كانه يقول اسمي او الات او قد
تقول له حان ان يقصد به الحدث فعناه صحيح للمواضع ان يضع
اسم الفاعل في الحدث وعلى جريان على الفعل المضارع في
حركاته وسكانته وتولد بحوثة الزمان متعلق بمحذوف
تقديره ويتعين الحدث في هذا الاتصال فالقارئ يحتاج الى
في تعيين الحدث لا في تعيين الحدث لانه ومنه لا يحتاج الى
قرينة وان الصفة المشبهة موضوع في حدوث الثبوت لا في حدوث
لعدم جريانها على المضارع في مكانه كحسن وقبح وتولد الدوام
مبتدأ خبره قوله باقتضاء المقام يعني ان الدوام امر صاحب الثبوت
لكن معنى وضعها وانما يعرف من اعمدة المشبهة باقتضاء المقام
فليس الدوام مقطوعا على ما قبله كما قد يتوهم **قوله** بانها اختصار
الفعلية على تقدير مضارع اي بان خبرها وهو الظرف **قوله** قال
بالنوع يكون الضمير عاذا على الظرف كان ادنى وهو ان يريد في امر
اصله يريد في الامر في حذف الفعل ويحيي قولنا في الامر خبر
عن المستند ان الفعل اذا وقع خبرا عن المستند في الدلالة على
الدوام كذا في التفسير عند الاخبار بانها في تمام المقام
قوله في تمام المقام لانها في تمام المقام لانها في تمام المقام
وتماما كالحق فان مراد السيد ذلك كما اولنا عباره ثم ندرك فيما تقدم
فالاية التي خرجها اسم الفاعل لادلالة لها على الدوام عند السيد كاني
خبرها فعل فاجتهدت الدلالة على الدوام خبرها التي خبرها صفة مشبهة
وهي

وهي التي خبرها ظرف اذا جعل متعلق الفعل صفة مشبهة **قوله**
وانما عرفت النظر الى خاصه ان العدو لا يثبت في قرينة
اذ لم يثبت للاسمية الدوام من قبل والابان قلنا نحن جعل العدو
مجردة قرينة في حال الثبات بكون الدوام للاسمية من قبل ولا
تصح لان العدو لا يكون مشتركاً بين الدوام وغيره اي لا يثبت
لان يكون الدوام وغيره وتولد عالم يثبت اليه فهو من انما يثبت
لها الدوام من قبل حتى جعل العدو مجردة قرينة والمراد بثبوت
الدوام لها من قبل انما دللت على الدوام بقرينة المقام في تركب
آخرها على التركيب الذي جعل في العدو مجردة قرينة ووجه
حتى جعل العدو مجردة قرينة لان المقام في هذه الحالة انه الدوام
وليس المراد بثبوت الدوام لها من قبل بكون كونها موضوعا له
لانها لو كانت موضوعا له لم يصح ان يثبت لها الدوام ولا
ولا غيره فيتعين ان المراد بثبوت الدوام ما تقدم وتولد خبره مشترك
الصفا خبره ان يكون الجود لله فيبذل الشاهد على الله جريا معاني
وتكموا استحقاق الحمد وحلة الحمد الفعلية فيبذل الشاهد على الله
معاني فيحمل انه عدل الى الاسمية لا فادتها الشاهد بالقياس
عقل انه عدل اليها لا فادتها الدوام فكان العدو وحده
الدوام وغيره بهذا المعنى ان الظن من كلامه عدم الجرم بان الاية
تدل على الدوام من قبل وانكته من ذلك مع انهم استحقوا
على ان الصفة المشبهة تدل على الدوام واختلفا فقالوا
هي دلالة وضعية وقالوا هو مرادها بالقرينة وهو ما تقدم
عن السيد وانكاه الدوام ثابته للاسمية فلا توقف في جعل العدو
مجردة قرينة على الدوام **قوله** واورد بعض النبال هنا الى حاصل
الامر ان مقاد صفة الحمد لا استحقاق الذي وهو لا يصلح وقد
ان الشئ بموصول وصلته وحما في حرة متفق مؤذن بالجملة في
وجوابه ان المفضل انشا الشاهد بالاستحقاق لا في الاستحقاق ورد
المشعر ذكر الامور هنا بان محله اذا كانت العلة من جهة الاتمام
والعلة هنا هي استحقاق الحمد وكلامه يعني على ان محط التعليل
وهو الذي هو ربه وليس ان الحمد اوله خبره واللام فيه
لا محذوف على وجه بان العلة هنا من جهة الاتمام والتعليل
التعليل كلامه بقرينة ديول القول بالجملة بالمتن في الامور
الحمد كان قال الحمد لله لا لقرانه بامانة الحمد لانه لا يمنع
في الواقع الا هو قال الاسرائيلي في التعليل استحقاق الحمد لانه لا يمنع
الا الله تعالى فاستقام الامر **قوله** حقيقة الحمد هذا ما خوذ من

جعل ال في الحمد للجنس لا من قول الله حقيقة **قوله** لان حقيقة الخ
الخير ما خوذ من تعريف الحمد ال فان المستدام في كاذم فبان
كان مختصا في الخبر **قوله** اظهر اننا موسى الحفرة الناموس في الاصل
صاحب سر الخبر ولفظ ال في هذا الصاحب المطلق على بان ذلك
وكل من هذا ليس مراد اهلنا بل المراد به الحمد المتعلق بالحفرة العلية
فكانه قال اظهر ان الحمد المتعلق بالحفرة العلية من اجل حقيقة
قوله او كراهة معطوف على التلذذ **قوله** طريق الاخرى اى
طريق الحمد الاخرى وهو هذه تعالى **قوله** كونه اخرى اولى
بالوقوع من هذه والمراد بكونه طريق الاخرى انه دال عليه
فمن وقع حمد غيره علم عنه وقوع حمد تعالى اما قبل حمد غيره واما
معه بان يكون احدهما اسما والاخر قريبا ووصف حمد تعالى بان
اخرى لبيان وجه دلالة حمد غيره عليه فكانه قال حمد غيره لئلا
على هذه تكون حمد اولى بالوقوع من حمد غيره **قوله** لان الطلة قدور
العبارة مقلوبة **قوله** فكان كونه الخ في الكلام حذف واصل العبارة
فكان كونه لغيره طريقا ظاهر ما في كونه له يعني ان وقوع الحمد لغيره
طريق ظاهر في وقوعه له **قوله** يرجع اليه حمد غيره فيدل
عليه المقام بقدره فحمد غيره فمصدر العبارة هكذا فخر غير يرجع
اليه وهو لغيره على ما قبله من ان وقوع الحمد لغيره طريق
في وقوع الحمد له **قوله** لا يفتح ال مرتبط بما قد مر من ان المراد بالحقبة
هنا ما اتى على الاصل وبالحجاز ما خالف الاصل **قوله** لا في الطرف الخ
الطرف هو للسند والسند اليه والاسناد هو الضمان **قوله** لا في الطرف الخ
واضاله به بقصد ثبوت السند للسند اليه والمعنى انه ليس في الطرف
مما لا يفتقر ولا في الاسناد مما لا يفتقر فاذا قلت اني قد فعلت
من الفعل والفاعل من قبل الحقيقة الثبوتية والاسناد بينهما والاسناد
بينهما من قبل الحقيقة العقلية ولا يجوز في التركيب اتصاله بالاولى
ما لا اقلت اني قد فعلت تعالى وقوله باعتبارهما اي الطرف والاسناد
وقوله لهما الى الله وغيره فصيغة الخ **قوله** اسواء تعلقت بالاسناد
او بغيره لا يجوز في طرق الاول **قوله** اسواء تعلقت بالاسناد
واسند في هذه ال عدم اى ارات كالا **قوله** ان الواقع في الخبر
سواء الطلاق في قوله تعالى وان الله قبا حاط بكل شئ علما فتعبد
لان لا تقايم الخ لعل لصحة الاسناد تارة الى العلم كالاسناد الواقع
في كلام الله وتارة الى الذات كالاسناد المتقدم ذكره وليس مراده ان
في كلام

في كلام الله اسنادين اولهما الى الذات وثانيهما الى العلم كما قد يترجم
بل ليس في كلام الله الا الاسناد الى العلم لا كحفي والمراد بعدم
التقايمية الذات والصفات عدم التفكاك الذات عن الصفات كما
ذكره في علم الكلام **قوله** في المعرفة الخ على تقدير مضاف الى تطابق
منها ومقامها هو امر الله المسمى ومقتضاه هو تفرق
الكلمة المعبر بها عن ذلك المعنى فاذا عبرت بمعرفة كانت تلك المعرفة
بليغة اى مطابقة لمقتضى الحال وهو التفرق والمراد بمطابقها
ايه اشتمالها عليه **قوله** لانها الامور يخرج عن حقلها هي محض ان
الله عليه وسلم الدالة على صدقه واصنفت الى الانحياز
اي انحيازها صلى الله عليه وسلم لمن عامر عنه ليس هو لغيره
ولبيان العموم اليومى بينهما وبين ما قبلها انما هي حقيقة في مقدار
تفرق من الاسرار بغير المراد عن الايمان عليه وتنفرد الاسرار
وقبوه البراعة في مقدار اسرارها وتنفرد دلائل الانحياز
في معرفة ليست من الاسرار كما تشافا **قوله** صلى الله عليه وسلم
قوله هذا هو الظاهر الاشارة الى حقيقة التي جعل ما هنا من قبل التفرق
وجريان الا في ال ثلاثة فنية ومقصود ان هذا هو غير الظاهر
بل الاضطرارية من قبيل استعمال الكل في جزئياته وان لا تضمان
هنا اصل **قوله** ويجاز من حيث الخصوص حاصل هذا انه استعمال
الخبر في من حيث حقيقة الكل فيه فهو حقيقة وان استعمال في الخبر
من حيث خصوصه اى الخصوصيات التي فيه الميزة له عما عداه
من الجزئيات فهو مجاز للعلاقة الجزئية او لعلاقة الاطلاق
والثبوت والفرق بين الاول والثاني حتى لاننا متى استعملناه
في الجزئيات من اجل حقيقة الكل فيه فقدر رجوعنا الى استعماله في الجزئيات
لعلاقة الجزئية وتبين الفرق بينهما باننا في الحالة الاولى استعملناه
في الكل مع الخصوصيات لكن المقص بالذات هو الكل وهو المراد
بقوله من حيث حقيقة الكل فيه فهو وان استعماله في الجزئيات هو المراد
والثانيات بقدر من الذات لا كذا والخصوصيات هي
بمعناها كانت امرادتها حالة الاستعمال كالمعنى ولهذا احتجوا باسم
حقيقة وفي الحالة الثانية استعملناه في الخبر في المركب من الكل
والخصوصيات مع قصد كل منهما بالذات فارادة الخصوصياتها معتبرة

تكونها مقصودة قصداً إذا تأملنا هذا الحكم وأبانه جازاً هذا ما ظهر بعد
 طول التأمل **قوله** والتعريف على غيرها أي من الجزئيات بأن استوعبت
 من جزئيات من جزئيات المشبه لجزئيات من جزئيات المشبه وهو ارتباط
 الصلاة بغيرها صلى الله عليه وسلم **قوله** في غيرها أي الساعة أي الفجر
 الحاصل بها ذلك الصحة هي الحاصلة بالفتحة الأولى **قوله** كان
 لتقديره في الوجه أن الكلام حاد على الاحتشال **قوله** ولا داعي
 إلى تقديره بالشرط أي ليس له داعي قوي فلا ينافي أن أصل الداعي
 موجود وهو الدلالة على الاحتشال فإن القول إذا كان معلقاً
 على وجود شيء مقيد بكونه بعد الجملة وما ذكره معاً كان القول
 مقيداً بتلك الجملة وأما كان هذا الداعي غير قوي لأن الدلالة
 على أن القول مقيد بالجملة بلالة التزام **قوله** ليكون الشرط مطلقاً
 يعني والمعلق على المطلق قوي تحقيقاً من المعلق على المقيد فإن
 كونه مطلقاً باعتبار الظاهر لا باعتبار الواقع لأن العرض أن الشيء الذي
 بالجملة وما منها قبل ذلك فوجود الشيء لا يكون إلا بعد الجملة
 وما ذكره معاً سواء جازاً بالجملة لفظاً أو **قوله** بأن يشبه الغرض
 الذي صفة الشيء وصغير يخرج عائد على الذي وعينه عنه عائد
 على الغرض وبيان ذلك أن تشبه الاستغناء المقصود من هذا المتن
 المحض فيها نظير شيء آخر من جميع جهاته كالنور المحيط بالمال الذي
 فيه ومن هنا العلم أن المقصود في قوله نظير كطالبه من جميع جهاته
 ما إذا كان على شيء آخر غير الذي له الغرض ففي العبارة استخدام واغنا
 قلنا ذلك لاستحالة ظرف محيط بالرسالة من جميع جهاتها لا لأنها
 عرض والظرف ملامه أن الاستغناء بالكناية تعني عن جعل في استغناء
 تبعية والظرف أنه ليس كذلك بل لا يقطع بأق قول أنه في الاستغناء
 هنا أن هذه الرسالة مرتبطة بالاستغناء ارتباطاً بالمال
 بالمدلول فلفظ في الواقع في كلام الله استغناء بتبعية لفظي الدلالة
 وأن قلنا أن في الكلام استغناء بالكناية وتفسير ذلك قوله تعالى
قوله غير أنه فإنهم يسمون في الاستغناء بالكناية وجعلوا
 يتفهمون استغناءً بغيره في سائر **قوله** لا ينافي أن يشبه
 الاعتراض قول هذا البعض يعني على فلو جعلت تبعية ولم يقل يعني
 على لم يرد أشكال أصلاً وأجاءها أن يقال تشبه مطلق ارتباط
 دال بمدلول بمطلق ارتباط ظرف بظرف قد نرى التشبيه إلى الجزئيات
 فتستعار

فتستعار في من جزئيات الظرفية لجزئيات من جزئيات ارتباط المدلول
 وهو ارتباط الرسالة بالاستغناء **قوله** وهو قريب من الأول أي في
 جعل الجزئيات على مجموعها شاملة للشاهد وفي مطلقاً أشكال جهة
 التعريف **قوله** لأنه أي العزم وقوله وهو أي الشاهد **قوله** بالتبوتين
 أي تبوت الشاهد بتبوت وثبوت غيره بالقياس عليه وحاصل
 هذا الجواب أن المراد بالجزئيات في قولهم يتعرف منها أحكام جزئياتها
 ما عدا الشاهد وخالفه ويرد على هذا الجواب أنه إما أن يريد
 بالتعرف العلم أو الاستقصاء وعلى كل فإما أن يكون بالنسبة للجزئيات
 أو بالنسبة للمقدّمين فالأحتمالات أربعة فإن أراد به العلم بالنسبة
 للجزئيات ويرد عليه أنهم لا يعلمون من القاعدة حكمها أصلاً لا حكم
 الكل ولا حكم غيره لأنهم على حكم الشاهد منه وحكم غيره بالقياس
 عليه ثم وضعوا القاعدة وإن أراد به العلم بالنسبة للمقدّمين فيرد
 عليه أنهم يعلمون الأحكام كلها من القاعدة لا من غيرها الشاهد وغيره
 وإن أراد به الاستقصاء بالنسبة للجزئيات ويرد عليه أنهم لا يحضرون
 الأحكام كلها بالقاعدة حتى حكم الشاهد وإن أراد الاستقصاء بالنسبة
 للمقدّمين فذلك فلم يظهر أن المراد بالجزئيات ما عدا الشاهد يعني
 تقدير من التقادير الأربعة فاشكل الجواب الأخير **قوله** لأن الشاهد
 الاحتساب أي طلبه بأن يطلب من الله أن يكفيه ويحسب إليه
قوله أو تقدير من المثان من حيث أحاصله أن يجعل نعم الوكيل خيراً
 من سيئه محذوف وخ نصير خيره ومعناه أن الله تعالى مستحق
 للمدح العام المحاصل بنعم الوكيل لا شك أن استغناءه تعالى لذلك
 سابق على قولنا ونعم الوكيل **قوله** وأن كالفنس المدح العام
 متوقف على قولنا ونعم الوكيل والمحاصل أن مدلول الصغرى وهو
 نعم الوكيل الذي هو المدح العام متوقف على المدلول بالنطق
 بهما وأما مدلول الكبرى وهو استغناءه تعالى بذلك المدح
 العام فهو سابق على الكبرى التي هي قولنا ونعم الوكيل ونظر ذلك من
 اضربه فانه جملة خبرية مع أن الخبر وهو اضربه جملة انشائية ومعنى
 يريد اضربه أنه مستحق لطلب الضرب المحاصل بقوله إذا قال لا ولا
 شك أن استغناءه لذلك سابق على قولنا ونعم الوكيل وإن كانت
 طلب الضرب لا يحصل إلا عند النطق به **قوله** لا يتوقف المدلول
 الأعلى الصغرى الواضح أن يقول أن لا يتوقف المدلول الصغرى
 يعني بخلاف مدلول الكبرى فإنه لا يتوقف كما مر بيانه **قوله** قاله جشاه

على النطق بالكبرى

حاصله ان في العظمة قولان الاول انها من قبيل مجاز الاول غير المراد
من تحصيل الحاصل والثاني من قبيل الحقيقة ومعنى واحد العظمة
واحد الشيء الموصوف عند الاعطاء يكون عظمة ولا يلزم تحصيل الحاصل
الا لو كانت عظمة باعطاء سابق **قوله** صدق نفس المعنى مسدود
موصوف بصيغة اسم الفاعل ونفس المعنى هو الاعطاء **قوله** جنى المعنى
نفسها اي العظمة والمضروب والقتل في واحد المعنى وضربت
المضروب وقتلت القتل ونحو ذلك والمراد بتفسيرها ان فيها قولين
مفسرين على القول بانها مفعول مطلق والقول بانها مفعول به
وهما مفعولان على الخلاف في شرط تقديم المفعول به على الفعل عند
الاشتراك واخذ هذا البعض ذلك مما قبله عن السكوت من المفعول
به فيما كان الفعل قاتل موصوف بالمستوفى عند تحريك الفعل به
والمضروب بوصف بالمضروبية عند تحريك الضرب به والعظمة بوصف
بما يكون عظمة عند تحريك الاعطاء بها وهذا القول ان قول الشيخ
ثم جنى المعنى غرضه به بيان قول ثالث في العظمة وما شابهها
من جهة الحقيقة والمجاز بل غرضه ان فيها خلافا في انها مفعول
مطلق او مفعول به منها على الخلاف السابق من شرط تقديم
المفعول به على الفعل وناقش في ذلك البعض بان المختلف
فيه اشتراك ذات المفعول به وذات العظمة هنا سابقا على
الاعطاء والمقارن للفعل وصفها يكون عظمة كالورق كذا الله
لصدقة من انساني فذات الصدقة سابقة على التصديق الذي
هو الاعطاء والمقارن للتصديق وصفها يكون عظمة واذا كانت
ذات العظمة متقدمة كانت العظمة مفعولا لا مفعول به على كلا القولين
ولما ورد على المحدث ان ذات العظمة قد تكون مقارنة للفعل
فظهر ما قاله هذا البعض من ان اختلافها فيها الشيء على الخلاف
المتأخر اجاب بان المقارنة امر اتفاقي اي لا يدخلها العامل في
الاشتراك في ان الخلاف لان حمل جريان في مقارنته واعطاء
العامل عن ذات الله السوات ومثال ما نحن فيه ان قال اعطاء
الله عظمة و اراد بها نزل عما يشترط في ارضه من يدع ذات
العظمة هنا مقارنة للاعطاء والعامل وهو اعطى لا يدل على
تلك المقارنة **قوله** والكلام في مقامين هما ذات العظم المتقدم
على الاعطاء

على الاعطاء ووصفها يكون عظمة المقارن له وحكمي ان المراد بها الخلق
في انها مفعول مطلق من قبيل مجاز الاول او من قبيل الحقيقة والخلاف
في انها مفعول مطلق او مفعول به الذي جنى المعنى بعض خواص
العظام لكن الاقرب الاحتمال الاول **قوله** مع السلامه متعلق بحزب
تقديره وليتبين ان يكون المفضل وهو الذي من كلامه الشريف
ولا التوسى فيما يظن ولهذا نسبة لبعض المحققين والمراد بالفضل
هنا النقص الذاتي لا النسبي كما دل عليه قوله نعم الخ **قوله** على ان
فيه شائبة مصادرة وجهه ان المراد بالمراد ايا خصوص الطاعة
التي افرد بها النبي صلى الله عليه وسلم والمراعاة بالفضل اعطاء
الكالات الشاملة للطاعات وغيرها فاذا عدل بالمراد بالمراد جعل
بعض الدعوى دليل وهو شائبة مصادرة متعلق في ما لو اراد
بالمراد الكالات مطلقا فاللزام ان نفس المصادرة والمخلص من
ذلك ان يراد بالمراد بالفضل اعطاء ما عدا الطاعات من الكالات
التي افرد بها النبي صلى الله عليه وسلم وبالمراعاة خصوص الطاعات
لكن قالوا لها اي ليس ظاهر في الاتباع بل محتمل للاتباع والاقارب
صلى الله عليه وسلم فيكون قرينة خفية لعدم تبادر المراد منه **قوله**
اراد مجردة عن التثقيب التي تحصل من كلامه الذي يدل على التاكيد
والتفصيل وان دلالة على التحقيق وعنفية وعلى التاكيد التراقية
بواسطة ان المعلق عليه محقق فيكون الجواب محققا وتحقيقه هو
التاكيد ولما ورد على المص ان الجواب لا بد ان يكون مستقبلا والجواب
في كلامه ماض اجاب المحقق بان الجواب اقول مقدر وهو مستقبل
فيكون المص علق الاخبار بان لغائي الاستقاررات قد ذكرت الخ على
وجود شيء في المستقبل وكانه قال اي شيء يقع في المستقبل فاقول بعد
وتوقعه ان معاني الاستقاررات قد ذكرت الخ واردة هذا المعنى
قرينة من الحال فالذي يقبله الذوق السليم ويقضيه عقل الحكم
انها لم يرد بها في كلام المص وغيره من المتفكرين الا مجرد التاكيد
ولا التوقع وبما عدلوا وكونه استعمالا في استعمال الاستحسان الذي هو
اللازم وقع في دعائه وقد يراى قول بعد ان قال ان اعطاء الله كان
مستعملة في التعليل **قوله** وغيرها خاص بقبيل القبيل اما ان كان
او المكان كائنا او العاقل كئنا او غير العاقل كما في التعليل عما هو للزمان
كئنا فبعد ان المعلق عليه حصول شيء في الزمان المستقبل فلا يشغل

وهو دخول الناس ومقاماته وشذائدها المختلفة واستعمال اللفظ
المركب الدال على حال من دخل النار فليس به وذلك اللفظ من
دخل النار وقاس شذائدها المختلفة فاصل الكلام هنا قبل ذلك
أضحت دخول النار وقاس شذائدها ثم انه حذف واثبت لانها
وهو الانقاذ **قوله** اجزءة انهما من الاقسام حقيقة ان يقول اجزءة انهما من
المعاني لانها واحدة من الاستعارات المتجانسة الى الاقسام لانها
من الاقسام **قوله** اجزاء مستأنف توجها نحو ان المقام لم يحقق الاقرب
المكتسبة **قوله** ولو اجاز لا في التعريف يعني انه ذكر قرينة المهرجة اجمال في معنى
تعريفه او يستفاد من كلامه ان المهرجة هي الكلمة المهرجة في
المستعملة في غيرها وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من مراد
المعنى الاعلى ولا تكون كذلك الا اذا كانت من كلمات المشبه فالشبه
من كلامه ان قرينة المهرجة هي ملامح المشبه المانع من ارادة المعنى
الاصلي ولا شك ان تعريف المقام للاستعارة شاذل للاستعارة التخييلية
على مذهب السكاكي القائل بانها مستعملة في الامر الوهمي فيؤخذ
من كلامه قرينة التخييلية على مذهب السكاكي كما اخذ منه التفسير
الغير التخييلية فقد حقق في اية التصريح الغير التخييلية وقرينة
التخييلية في معنى تعريف التصريح قصار بحيث لا تقام انشاد
قوله من طرفه المفضل في الجمل مراده بتفصيل القرائن لا الحظ
فريدة على انفرادها من سماعها فريدة ولا حظ مسئلة المقام انما
المفرد الى مجاز يرسل والى استعارة على انفرادها وسماها فريدة اذ
ثم لاحظ مسئلة المقام الاستعارة الى اصلية وتبيين على انفرادها
وسماها فريدة ثانية وهكذا مراده باعمال السقوط انه لاحظ مسائل
كل عقود دفعة واحدة وترجم عنها بلفظ العقد فلاحظ القرائن الستة
التي ذكرها اول دفعة واحدة وترجم عنها باللفظ الاول وهكذا
فالمراد بالتفصيل في القرائن ملاحظة كل مسئلة على انفرادها واحدة
فهي واحدة حتى سماها بالانها الخاصة كالقراءة الاولى في التورية
الاشارة وهكذا المراد بالانها في العقود ملاحظة مسائل العقد
كلها في ذهن حين الترتيب عزاء بلفظ العقد هذا ما لم يعمى التفصيل
والاجمال والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** اي في خطوط الخ اللفظ
ان معنى على اثبات مجاز الاول في قبلي قبلا اما على القول بان
حقيقة العقود اي حقيقة والمعنى في حقيقة صارت بهذا النظم
عقودا

عقودا اي صارت باتمام النظم الحاصل من ادخال الخ في الاخر
وهذا الكلام مبني على ان العقد هو الخط الملتصق فيه اللان فان
كان اسما لمجموع الخنزير والخط او الخنزير فقط فالنظم ما في الخنزير
هذا بيان المراد بالعقود في غير عبارة المقام اذا سلطت عليها مادة
النظم متقدمة اليها يعني واما في غير تلك الحالة فمعناها القلائد
وهو معناه الحلقه والمراد بها في عبارة المقام الطوائف الثلاثة
التي سماها اولها العقد الاول وثانيها العقد الثاني وثالثها العقد
الثالث **قوله** المقام في انواع المجاز شاذل للمعاني الاستعارات وذكر
في هذا العقد اثنين من التصريح الغير التخييلية والتصريحية التخييلية
وعلمنا من اقسام المجاز لانه في ما تقدم من انما اصلا فيحتاجان
الى ان يشار الى المراد بالانواع هنا ما شمل معاني الاستعارات
الطبيعية والاقسام المندرجة تحتها **قوله** شاذل في مثل ذلك اي في استعمال
المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول المجازي في غير هذا الموضع
كقولنا زيد عدس اي عادك او ضربت عيني مضر وب واما في هذا
الموضع فلفظ مجاز المطلق على الكلمة المستعملة في لا يجوز ان
لان اهل البيان اقلوه من الحدث وهو التعدي الى الكلمة المجازية
او المجوزية اي وضعوه لذلك فهو من قبيل افعال المتكلم
قوله بيان لزوم كان يقال الاستعارة بسبب من الجمل والمجمل
للاكمال كما ياتي في **قوله** بقا مفعول على معناه يعني لغيره
الى الكلمة المستعملة في وانما كان باقيا على معناه لانه يقع من مطلق
الطريق الى الكلمة المستعملة في وهي في هذه خصام باقيا على معناه
بهذا الاعتبار **قوله** الاطراد والانعكاس اللفظي هو التكرار
في الثبوت والانعكاس هو التلازم في السقوط كما يعلم من كلامه
قوله واما مع الاطراد والانعكاس فيمكن من الرجوع الى الاطلاق وان
مع رجوعه للوصف **قوله** فكذلك المجاز اي مثل العلم في انه لا يدور
مع العلة المجاز واغايحه مثل العلم لانه من قبيل اسما الاجناس
قوله اي ما حصل الاخر من ان الثاني الكلمة للوحدة وهي من صفات
الاشياء فيكون المراد في الكلمة في التسمية الكلمات فصيحة التعريف
مستعملة في الاشارة لا في اشارة مع انما في ذلك والاشارة
من ذلك بانها ذكر المقام ضابطا للتعريف او اذ عرفت من حيث
اي فاصية الكلمة ليعيد عن ارادة المقام ويجريد التاعين الوحدة لصير
التعريف شاذلا للمجاز المركب فيصير غير مانع وحاصل ما اجاب به

ان الثاني الكلمة **قوله** في اوحدة انتهى هي جزء من ماهية المجاز **قوله**
لان ماهية اللفظ الواحد الذي لا تركيب فيه المستعمل في اللفظ
مستعمل في الوحدة القائمة بالافراد متى تضمنت الكلمة على الحكايات
وعلى هذا الجواب فالقاضي ان كلمة **قوله** المفرد في قولنا المجاز المفرد
الذي هو المعروف فكما ان قولنا مفرد لا يخرج المجاز المفرد عن كونه
كليا فكذا الثاني في الوحدة الكلية لا يخرج عن كونها كلية **قوله**
الوضع الثاني الذي انتهى بان يوضع للمعنى المجازي مع اعتبار العلاقة
بينه وبين المعنى الاصلي ومع القرينة بان يشترط الواضع ذلك
على المستعمل وهذا بخلاف وضع الحقائق المنقولة فان الواضع
لها لم يشترط على المستعمل علاقة ولا قرينة **قوله** وان احتمل ببعيته
لغنى ان المجازات موضوعات لمعانيها المجازية بالوضع النوعي سواء
كانت موضوعات المعاني الاصلية وصنفا نوعيا او مخصصةا وان كان
مقتضى في الموضوعات لمعانيها الاصلية بالوضع النوعي انما هو موضوع
المعاني المجازية وهذا تخصيصا للمعاني المجازية بالوضع النوعي
فالواضع حين وضع السمع للمعاني الاصلية لم يخلط في وضعه
المشاع بشروط اعتبار العلاقة والقرينة فجلي هذا الاحتمال يكون
الاسد موضوعا لمعانيها المجازية وصنفا مخصصا لمعانيها
الاصلي ومراد المحقق ان هذا الاحتمال بعيد لا يلتفت اليه بل
الغريب الظاهر ان الموضوعات لمعانيها الاصلية وصنفا مخصصا
موضوعات لمعانيها المجازية وصنفا نوعيا كذا في قوله الواضع
وصنع كل ما دل على شي لعل على ما به ثم وبينه مشايخه
بشروط القرينة واعتبار العلاقة حالة الاستعمال وقوله ببعيته في المجاز
قوله ومنعه لمعناه ومنعه مستدا ومعناه **قوله** وبالسما عليه متعلق
بمخزوف تقديره ووضع بالبناء عليه وضمر عليه عائد على وضعه
لمعناه وقوله لما بينه وبينه علاقة متعلق بهذا المخزوف وهذا هو
الظن في الاصل **قوله** بالتأويل المراد به شرط القرينة وقوله
شرط القرينة **قوله** او لا اراد به ان لا يقدر به ولو كان او لا
حققة كما في حاشية المرحلة اولين كذلك كما في الحاشية المنقولة
قوله والابور الى ونقدم حقيقة فارجم اليه ان شئت **قوله** لما ان الحكمي
جزء الجيبين له ان علاقة هذا المجاز كون الحكمي جزءا منه جزئيا
اعتبارية

اعتبارية لاحقية وقوله الآتي او للابلاق مدطوف عليه
والا لمحقق لشخصه في اربعين عام فليس عليه قلب المقالات
قوله اصنف له اي انصب له في قولنا الحكمي في انساب الكل
وهو الجزئي **قوله** لا تتزاعه منه المراد من ذلك ان الشخص
انما ياقل في افراد الانسان من زيد وعمر وعمرى وادرك ان
كل واحد من اجسامهم فام حساس مشترك بالارادة متفكر بالقوة
تفعل امرا كليا وهو الجسم الموصوف بمكانة ثم تفعل ان هذا الحكمي
منه ك **قوله** الثاني الافراد متحقق في ضمن كل واحد منها فالمراد
بالتزاعه منها تحقله في ذاته وتفعل ان من شأنه منها عين التام
في تلك الافراد ولما كان الحكمي اشتمل على مشتركاتها في الواقع
ولا يوجد في غيرها سمي جزءا اعتباريا **قوله** فليس اعتبارا اختراع
غرضه بذلك ان الامر الاعتباري فيما اذا اختراع وهو لا يستند
الى موجود كمن من من سبق بان تفعل بلا سبب واعتباري عين
اختراعي وهو ما استند الى موجود وان شئت منه كالحكمي المنبع
من الافراد وكقيام الصفة بالموصوف وكل من حكمي الاعتباري
لا يتصور له الا في ذهن على وجه في الاعتباري غير الاختراعي
قوله فمرواى الجزئي وهو فيما يظهر متعلق على قوله وانما اضيف اليه
وتحتمل ان يفهم على قوله ثالثة جزء اعتباري **قوله** فكل منها نسب
للجزء لقولنا جزئي في الجزء الذي هو الحكمي كما ان الحكمي نسبة الى
الكل الذي هو الجزئي فتفصل ان الجزئي كل الحكمي مركب منه ومن
المشتملات وان الحكمي جزء منه داخل وهذا امر متفق عليه واما
اختلافه في ان ذلك يجب الواقع او يجب اعتبارا المقتر **قوله**
وقال الحال ان مدطوف على قوله والشهور فيخصص ان في المسئلة وفي
قوله لا صلة الوضع والشهور انما صلة بمعنى كونها صلة انما داخله
على ما تعلق به الوضع وهو المعنى الذي غنى اللفظ بانراة اي قصد
دلالة عليه **قوله** الحكمي الطبيعي اراد به اسم الجنس المشتمل على الحقيقة
تسميها جزئيا اراد بها كذا ان من كذا الانسان حيوانا اصلها
فان المراد به حقيقة لانها تحتاج الى الترتيب **قوله** لا تعلق الى
حاصله ان هذا البعض من المعنى ملك جنس بهية الاستقامة
وهي مجموع المعاني الوصفية وان ذلك المعنى من قبيل سلب العدم
فاعترضه الحق بان في الهيئة الاجتماعية من سلب الجموع



لان الاول في مجموع الافراد والثاني في مجموع النسخ والجميع الامراد
 فهما حقيقتان متغايرتان **قوله** ثم عوم السلب الخ فلو كان
 ما قرره هذا البعض في ان السلب على اليمين الاجتهاد عليه
 والاثبات ان النفي موجه على كل فرد من المعاني الوصفية
 فيجوز الرد قوله الاتي وهذا الثاني في ان كان حاصله في الاتي
 ان النفي هنا موجه على اداة العوم التي لا تجعل من السلب
 موجه على ما قرره ثم ان السلب في حروف عوم السلب في الافراد
 على سلب العوم لان السلب الذي ذكره اص سلب العوم ولا
 يجعل عوم السلب **قوله** فنقال ان تاجر العوم في ما قبله في العرف
 ان اداة العوم متاخرة في الاول في حذف **قوله** فما جاز هذا
 محط الرد على هذا البعض في ما قرره من السلب على اليمين
 الاجتهاد في هذه المحل وفي ان النفي سلب على كل فرد لان اداة
 العوم لا تجعل منها مفعول في النفي اذا تقدم سلب العوم اذا صاحبه
 اداة العوم **قوله** في لا يرسل في رجل في الارض مثلا في رجل
 النفي موجه في الارض مثلا وعلم ان السلب في الدار على رجل
 فالنفي المقيد للكنه في الدار محكوم به على اداة العوم وهي
 لعظم رجل الواقع في سياق النفي في اداة عوم سلب على ما في
 الكنه في حين كونها مجردة عن الحكم ويجب عن هذا البعض بان
 استعمال الكلمة في غير ما او منتهى لا يصادق بالسلب لها في بعض
 ما وضعت له فهو نظير لم اخذ كل الربا ثم الصادق باحد بعضها
 فيحتاج الى حمله على عوم السلب **قوله** الشئ لان هذه مع قوله الاتي
 اذ المراد تعليلان موزعان على امرين متطوعين من في كم او مشترك
 احدهما كونها من الحقيقة وثانيهما كونها خارجة بقول المصنف
 المستعملة في غير ما وضعت له في التعليل الاول للاوك والتعليل
 الثاني للثاني **قوله** الاكثر الفية في المعنوية خلاف الحقيقة فالأكثر فيها الكسر
قوله اي ان السلب موجه على ما في زيادة في اداة العوم في الكلام اي
 في غير ما وضعت له حيث كان جارها بالعلاقة والقربة وقوله الاتي
 بل تروج ظاهره يقتضي انه مستعمل في ما وضعت له وهو الحق ثم ان اخرج
 الكذب بهما انما يظهر في قوله المجرى المربوب وكلامنا الاتي في تعريف المربوب
 المفرد وهو لا يتقدم بمول الكذب لان الكذب والصدق من خواص
 الكلام

الكلام المخبر **قوله** في انما ان من قبيل الطلاب ويقول في قوله تعالى
 واعتصموا بحبل الله جميعا ان العهد لم يسم هبلا الا بعد ان ادعت
 له الحيلة فصار دخالقها وضع له **قوله** في هذه الادعاء **قوله** والسلب
 والاثبات تاويل العلاقة على القامري اي غفلة موصلة للاستعمال
 اللفظي في غير ما وضعت له **قوله** ولم يجعل لفظ الاداء الاتي معناه
 فالقامري ومن معه يدعون ان لفظ السد موصوع في صنف اوليا
 للحيوان المقترب ولو ادعى **قوله** لم اثبات الاسدية اي السابق على
 الملاقاة الاسدية على الرجل **قوله** في فليست نظرها في شخص وتخص
 السعة عليه فيوجدنا حاصل ما فيه على هذا القول ان لفظ السد
 لم يستعمل في الشجاع الا بعد اثبات الاسدية له فتكون لفظ السد
 حقيقة لانه لم يستعمل الا في ما وضعت له واثبات الاسدية للشجاع
 السابق على الملاقاة الاسدية عليه بجاز فليست هي الا بالمتفرق
 العقلي وقدر في النسخ هذا القول بان اثبات الاسدية للشجاع
 لا يصدر بوجوه عاله لان لفظ الاسد لم يوضع الا للاسد الحقيقي
 وهو الحيوان المقترب وحاصل كلام المصنف اولاد اخر ان القامري
 ومن معه انكروا الجواز سواء كان مرسل او استقارح وخطوا الاثبات
 السابق على الملاقاة الاسدية على الرجل الشجاع **قوله** في ما جازا عقليا
 وجعلوا اللفظ المطلق على الرجل الشجاع **قوله** في المربوب ام مثلا اذا
 سمع امر علاقة السبي كان لئلا ان تتركب العوم في الخطا في
 لتلك العلاقة **قوله** الا ترى فقر الحذف مقتضاه ان الحذف يحتاج
 الى علاقة بين المحذوف والمذكور السابق مقامه وهو كونه كنه
 غير مضمرة **قوله** ولا مشهور **قوله** في المراجع اليه **قوله** في حق مرون
 مبني على ان **قوله** في المراجع اليه **قوله** في حق مرون
 استغنى بجماع نوع العلاقة ومن قال لا يقاس لا كنه في ذلك **قوله** في
 الفلظ السابق اراد به ما سبق به اللسان وكلام من يخطئ ان هذا
 خارج بقوله المستعملة في غير ما وضعت له لان ما سبق به اللسان
 لم يرد به في **قوله** في المراجع اليه **قوله** في حق مرون
 المصنف في قوله **قوله** في المراجع اليه **قوله** في حق مرون
 لانه قال في قوله **قوله** في المراجع اليه **قوله** في حق مرون
 لتفرع التعليل فان ينسأ عليه جواز الجمع بين الحقيقة والجواز في
 الاسد مستعملة في الحيوان المقترب والرجل الشجاع ثم يثنى بهذا المعنى

الادراج سابقة على الاستعارة فكذلك ادعوى الاتحاد انما مقامها
 عند السيد والمراد بدعوى الاتحاد ان لا يحفظ ان المشبه والمشبّه به
 كالشيء الواحد لتمام المشابهة بينهما والمراد بدعوى الادراج ان
 يلاحظ ان المشبه كانه من افراد المشبه به لتمام المشابهة بينهما
 تلك الافراد وكل من دعوى الاتحاد ودعوى الادراج غير التسمية
 السابق عليهما فانه ملاحظ ان بينهما اصل المشابهة لا فارقا
 ان التاويل اي الواقع بعد التسمية كما هو جازم **قوله** ان
 التسمية ان كان الخط ان يقال انرا دق التسمية فتكون اربعة اركان
 وهو الشبهة في كرم المشبه **قوله** لا عن خصوصية ان يشبه
 من لا يضره ثم يصح مري زيدا ملتبسا بصفة عمر فيظن انه هو
 فطلق اسم عمر فله من هذا الكلف **قوله** فالمراد بكونه الا عن قصد
 انها مصحوبة بالجرم بل جازم **قوله** فبوجه جديد صورته
 ان يشبه زيدا بغيره ثم يضع اسم عمر في ذات من قد تضافت لها
 زيد سماعة باسم من زيدا واسم عمر في روخ يدعى اتحادا زيدا
 بغيره او لا يتعد ان التسمية بالاسمين واسم عمر في دعوى هي حصة
 لكن الاطلاق المترتب عليها على سبيل الحقيقة والكلام الا في
 الاطلاق على سبيل الاستقارح بخلاف الاطلاق المترتب على الحال
 الاولى فهو على سبيل الخط و قد مر ان الخط خارج عن الجاهلية
 باشتراط العلاقة وهو خارج ايضا من الحقيقة لعدم استقارح
 اللفظ فيما وضع **قوله** او دعوى كانه بغيره ان يلاحظ
 تشبيهه بغيره وانما كالتاويل الواحد لتمام المشابهة بينه وبين
 الصورة تحلل الحق بوجهه بالان لا يجمع التسمية ودعوى الادراج
 من قبيل التوسيع في الدائرة والخط ان سلكا الثانية بل ما اراد به
 بدعوى الاتحاد اللاحقة الصورة الثانية التي جعلها عبد الحكيم
 فدعوى كاذبة هذا ما ظهر بعد ذلك التاويل فان المقام هو
 ان يلاحظ ان المشبه به باسم بجامع بعد التسمية من ان
 بالادراج بعد ان يعلم منه ان في جملة الاشياء حذو القدره ثم يدعى
 ادراج المشبه في افراد من بلغ النهاية في الجود ثم ادراج المشبه
 في افراد من بلغ الغاية وهذا ان المحل بعد التسمية وقبل الالتقاء

قول

قول الشئ او غيره الغير من النعمان الخيرا السابق لان المراد بالادراج السابق
 ما عدا المشبه كما عرفت والمراد بالغير جميعا ما عدا المشبه وغير المشبه لكن
 عموم المشبه يحصل بادراج ادراج المشبه وعموم غير المشبه يحصل
 بالتاويل السابق على الادراج الا ان اول التاويل جازم بل بلغ
 النهاية في الجود وذلك ان من لتمام الطائى وغيره فاعدا
 المشبه ثم يدعى ادراج المشبه في افراد من بلغ الغاية **قوله** وقيل
 منطوقه علم عرفت فان منطوقه جازم والمراد بالتسمية مطلق التسمية
 المقابلة الاصلية لا حصول التسمية في اسم الافعال **قوله** ولو لم يكن
 دلالة اي لفظ الفعل والتسمية في معناه عائد على الفعل **قوله**
 جرى في التسمية التي تقر بها في الاسماء ان يقال شئ مخاطب
 اليه من عطف غائب وبتعريف هو مثلا من الغائب للمخاطب
 التسمية من استقام اصلية لتسمية وعلى انها لا تسمى يقال شئ
 مطلق مخاطبة تطلق غائب فربما التسمية من العمليات الى الخلق
 فتستعار هو من جزئيات الغائب لجزئيات من جزئيات المخاطبة
 وهو المخاطب **قوله** من الذي انما التسمية بغير التسمية
 بتسمية لا يرد فتكون التسمية بالاسم المشبه والاسم كالتسمية بالتسمية
 للتسمية **قوله** خلافا لما في الاصول فيقرر ما على ما في الاصول ان يقال
 شئ اصل الجود بتمامه بجامع مطلق الجود واستقرنا هي
 الجود لاصل الجود ثم يستعاد جازم من بلغ النهاية في الجود لمن له
 اصل الجود وهو المشبه **قوله** ويرد لم يبين وجه الرد وهو من
 وجهين الاول ان الاسم انما هو بذكر الادخال فقط بل وذكر
 للاخراج لان التسمية من التعريف ان يكون ما عدا ما عدا
 لقصد الادخال ليكون جامعاً لتمام لقصد الاخراج ليكون مانعاً
 الثاني ان التسمية هي اسم الجود فيكون قد اكتم الالتماع
 اصلية فتكون تسمية جميع اجزائه فلهذا لا يتعذر في غيبوت
 المقصود من جوده الاخراج كمنصه سواء **قوله** في نظر المصلحة والقرينة
 فان المصلحة انما هي ان يكون جوازا بما لا يملك من الافراد
 وبما عدا ذلك فليكون جوازا بما لا يملك من الافراد
 والظن ان مراده بالجزئية خصوص السالبة انما هي كل جازم
 جازم فانها صادقة بغير الجزئية من كل فرد من افراد الجواد
 وضادقة بغيرها عن افراد الجواد لكونها محلوها على الثاني اخذا

وهو المادة فينبوي به المادة الفصل مستحارة من القراءة للامارة
من اول الامر ولم يقع يجوز في المصدر **قول** وتبين ان يعني
ان ما نؤمن من قوله تعالى قرات تجاز مرسل باعتبار المادة وقد
يكون في الفصل باعتبار الهيئة بان تقول الهيئة من الزمان الماضي
بمطلق زمان ثم نستعمل في المستقبل للزمان فردا من اهل المطلق
وهذا ياتي في قوله تعالى اني امر الله في قوله او ان المستقبل مؤول
البحر بان ينقل الهيئة من الزمان الماضي الى الزمان المستقبلي لكونه
يؤول الى الماضي **قول** ويحل الخ كلام مستأنفا لا يرتبط بما قبله
وعرضه به دفع ما يقال ان ما ذكره الخ بيان للمحقق **قول** لا جائز
في الامر المتخيل فانه قصد فيه انه معلوم كمن ان يصح علم
وشارا اليه اشار عقده ويقال نقل لفظ الاطفال من سماء
الاقصى الى الارض المعنى اقول وحاصل الجواب ان المراد بما ذكره الخ
ما عرفت من النقل عليه والاشارة العقلية اليه اي كونه في العقل
والامر المتخيل وان كان ينصرف اليه وشارا اليه اشار عقده لكونه
لا يكثر فيه ذلك لكونه امر اختراعا فكان خارجا عما ذكره الخ **قول**
وقيل مقهورا اصل الكلام وقيل امر الشئ بالمعلوم الذي يمكن
ان يصح عليه وشارا اليه اشار عقده فهو دام مقبول في المراد
يعني انه اراد بالمعلوم الخ من الامر المعلوم المعروف بين الناس
لا مطلقا ما كان معلوما الحق يكون - اول الامر المتخيل وقوله
واما التخييل فاختراع وادراك اختراعي لم يكثر الخ عليه ولا الاشارة
اليه هذا على الجواب الاول واما على الثاني يقال واذ كان اختراعا
لم يكن مقهورا فلم تكن على الجوابين داخلا فيما ذكره الخ هذا
ما ظهر بعد طول التأمل **قول** فيدور في بيان ان ثبوتها في الخارج امر
اعتباري كغيرها من اعتبارات الوجود في الخارج فان الثبوت الذي
احتاج اليه نفس الامر الاعتباري الاول هو ما ذكره الخ وان كان
شكنا فاذ او احتاج اليه الثالث الى ثبوت في الخارج واذ كان الامر
الاعتباري **قول** على انه لا يخرج الى الخارج بل بالاعتبار
بشيء الاحوال فاما من ثبوت الواسطة بين الوجود والمعدوم فاذا
قال ان الامر الاعتباري ثابت في نفسه لزم الثبات الواسطة التي فيها
لبنى الاحوال فاذا فرغ بين الامر الاعتباري والاحوال بان الحال
ثابت

ثابت في الحال يتبعه كونه كالمكون قائما فانه حال ثابت للذات بتعال القوام
والامر الاعتباري ثابت لانه في الحال انما ثابت في نفسه بدون ذات يقوم
بها ترد هذا الفرق بان الحقيقة لا تثبت بدون محل تقوم به **قول**
واعتبار الاول هو هذا الجواب الذي جعله الخ لاداعي اليه
التي ترد بالاستعانة باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لولا ذلك ولا قوله
بقولنا مع قرينة في يحتاج الى تفسير الكلام بكونه مراد اهل الحق
المانعة في ذلك فاما قوله يقول اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لولا ذلك
اذ كان فيه قرينة مانعة ولم يوجد ملائم من ادعى ذلك في المانعة
فذلك اللفظ استعار مطلقه فقد حكم على هذا اللفظ في الامر بالمعنى
استعار فلذا أطلق عليه لفظ الاستعارة اذ لم يمع عدم تقيده او لا
بالقرينة المانعة فظهر ان المانعة الاستعارة من قبيل مجاز الاول ولم يصح
استعارة بالفعل الا بعد التقييد بالقرينة المانعة الحاصل بقوله من زيادة
على القرينة المانعة **قول** انظر لغير الله الخ اي انظر لغير الله قبل التسمية
ذاته موصوفة بالعبودية لله وهو المعنى الوضعي وعنه بعد هذا
الذات المعنى وهو المعنى الثاني غير مراد هنا اي فلا حاجة الى جعل
خاصا بالاسد والش جعله خاصا به والضمير قول الخ والجواب ان
وحاصله ان لا يفتقر الى خاصا بالاسد فيحصل المناسبة بين المعنى
الاصلي والمعنى الثاني ذلك استقول ليدل على عدم التعليل كذا
عن قوة الاسد الا جعله خاصا بالاسد **قول** وان التعليل يحتاج اليه
انه رتبة المراتب التي يظلم بها المعنى الحقيقية واستعار لها لفظ
في قوله **قول** من يظلم من الشئ فان المراد بالشئ الاول
المراد التي يظلم بها ولا يظلم بها ويقع منها حقيقة ذلك ان يكون
تجربيا ان من يظلم من يظلم ان يظلم دعوى اتحادها بالشئ الحقيقية
فصار التعليل بهذا الحق كما من ملاقات الشئ الحقيقية يخرج
عن كونه تجربيا الى كونه تجربيا **قول** واذ كان هذا في غير الثاني
متعين لانه ان **قول** من زيادة اتحادها هذا في كذا المبالغة
لا لبيان حقيقة وهذا ان المبالغة في عدم المبالغة واذ كان
ان المبالغة لانه من جهة الاتحاد والضمير **قول** بالمعنى الذي
في المصاح يقال بلغ الرجل بلاغة فهو صحيح يلعب اذ كان في
طلق البسات ومقتضاه ان البلاغة لغة العفافة مع طلاقة اللفظ
وهذا المعنى ليس مراد هذا في ما اراد الله بالابحاح اما حصلت
به كذا المبالغة ليدل قوله لا يقال على تحقيق المبالغة **قول** لعدم الاحمال

وهو عطف لا يترتب عليه ما قبله ومثال ذلك ما رأيت اسدا يشاك
السلاح معذرا الى امر يدينه من يرمى بنفسه الى الوقاد كثر ابل
آلة حرب فانه ح كونه تريبا لكن معنى الدلالة على ما اريد به
علاقي شاكى السلاح فانه ظاهر الدلالة على معناه وهو قاتل
السلاح فيكون بمنزلة تجريد مع تشريح واحد **قوله** لو شدة الام
مثاله مراعاة اسد المطال الناس وياكل بيده فان الاكل باليد
والاكل باليد يتقيد بلام الشجاع ولزوم الاكل باليد للشجاع
الشد من لزوم الاعتقال **قوله** فلعنوا لا يحصل له لان معنى ما
المسألة ليد على هذا ما رأت شجاع الاسد الحقيقي لم ليد وهذا
لا يعقل **قوله** ومبالغة خالف من اثبات اللب الشجاع مع كون اللب
من لوازم الاسد بيان ان الشجاع كان من افراد الاسد لا بيان ان اللب
ثابت للشجاع في الواقع حتى يكون كذا **قوله** بالعقل عند ان **قوله** في حيث انه
مرتب بان يقصد نقل الرب مرتبة الى غير معناه الاصطلاح **قوله** التي اوردها
المعصام لم يقصد بها ذلك بل قصد بها نقل من اجزائه الى غير معناه **قوله**
قوله مع شاكى الشجاع في المقامين المقام الاول ما ذكره اول من ان قول الثاني
والله الى المحتاج من قبل الكتاب المقام الثاني ما ذكره ثان من ان قوله
هو اي مع الرب البت من قبل الحجاز مع عدم ظهوره في بينهما كونه في الوتيرة
في الاول غير مائدة وفي الثاني مائدة ولم يقطع بالحكم لا فقال ان التورية في
مبالغة وتقبل ان الاعتراضات على ان ذلك هو الاول من جهة الناناة بين من
ذكره اول من صحة الجمع بين المعنى الغري والاشياء في والله ان المحتاج
ذكره ثانيا من عدم صحة الجمع بينهما في كلام واحد والثاني من جهة ان التحليل
الثاني الذي عدم له المعنى الصحيح في نفسه لان معناه ان شدة الكتابة ان
يقصد بها المعنى الاصلي قصد ان يتابع ان الكتابة لا شدة في صيغة
ام تراثة المعنى الاصلي دون ارادته بالفعل وعلى تقدير ان تراثته
ولا يراى الدلالة والثالث من جهة سبب الالزام بين المقامين للزوم
قوله في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع
سبيل البرر وما في البحث وبه ثابته وكما في الاخبار الدلائل
قوله في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع
بل الملامح من قبل التكية والمعنى اذا انت كنفذ شبه من في الناس
وشبه من في النار فهو من في تعليم كلمة العذاب كذا استفاد من الخفي
في المشرع اي المشرع المشرع ومنى كان مفردا كان معناه الجازي ومعناه
الاصلي

الاصلي مفرد ومن والمدار عند على كون وجه الشبه من كيان امور متشابهة
ولو اشبه وقوله تكون بتوبة اجرا وهما في الآية الآية وحلى قوله تعالى اولئك
على هذا من اربهم ان يقال شبه مطلق انضاف قوم بالهدى على وجوه
مختلفة من قوة الهدى وتورطه وضعفه مطلق استفاد من على راحل
منهم السابق والسبوق في التسمية الى التيمات فتعابر من جز من
من التيمات المشبه به لجز من من التيمات المشبه وهو انضاف التيمات
المشار اليهم بالهدى على وجه مختلف على وجه مختلفا
الظلم انه ييات لانواع الهدى والقوى بيان لما قبله جامع هتة
الهدى واي جامع ان كل من الفرقين الموصوفين بالهدى والراكنين
للراجل مفرد **قوله** الاشياء هي من المشبه النوع الهدى والمراد بالمشبه
الله هو ذو الخلة والحقارة من النار وهي بالنسبة الى المشبه بالراجل
والمراد بالنسبة الى الجبهة التي اريد الصفات **قوله** على كليات مختلفة
هي بالنسبة الى المشبه النوع الهدى وبالنسبة الى المشبه كونه الركن على
الراجل من من المشبه النوع الهدى وبالنسبة الى المشبه كونه الركن على
كما يعلم مما قبله وما بعده واما المشبه والمثبه والمثبه في
هذه الآية وكذلك معناه فان معناه نسبة من كونه كالا سدا المشبه
بالسبوق واليد المينة في قولنا سرت من البصرة والفعل دا على السير
ولفظ البصرة دا على اليد المينة ولفظ من دا على الالتداد على السير
فظهر ان معنى الحرف شي واحد وان كان مرتبطا امرين معنيين وارتباطهما
بهما لا يصير من الاما خارجا عن معنى الحرف فاحدهما سدا وليم
بالفعل بانه والآخر مداه عليه بالجرور بعده ولم يدل الحرف في الاعلى
الارتباط الواقع بين ان رد السيد معنى على شرط التركيب في المشبه
والمثبه به والنقطة الستار وهي هنا مفردة ولا تكون على استفادة
قوله في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع
منها غير المهم وانقر على المهم والاصل هنا عذره اولئك على راحل
من مريم فخرى راحل كونه غير مهم **قوله** لكن ما خذ من متعدد ومن
المتعدد مرتبطا بامر **قوله** في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع
جده في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع في قوله المشرع
سار كان من مناه كنعني في الا متعارف ان المشبه ولم يفرد من نفسه
مفردا وان الواحد لا يفر من استياد عظيم ان السعد لم يدع النزاع
الواحد من اشياء وانما ادعى ارتباطها على انها خارجة عن المشبه **قوله** في قوله
استياد عذره استياد كنعني والهدى وقوله ثم هو خرا من كالاتصاف
المرتبط بالوئيد هذا في جانب المشبه وكما تقوم الركنين والراجل والنسبة

١٧

فجعل الفرق بين التائب الحقيقي والمجازي فرقا بين الفاعل الحقيقي
والمجازي **قوله** الذي كلاما فيه صفة الاسناد والفاعل المجازي والاسناد
المجازي متلازمان وكذا الفاعل الحقيقي والاسناد المجازي فان كلاما
في الاسناد الحقيقي والاسناد المجازي لزم في الفاعل الحقيقي والفاعل
المجازي واما التائب الحقيقي والمجازي فلا كلام لانهما اصلان
قوله واما ثانيا فمادة مناقشة في الحكم الذي ادعاه هذا البعض من
الاحتجاج الى تاويل الكلمة بالكلمات على جعل الاسناد مجازيا فنرض
الحكم ابطال حكمه بعد ابطال منزه **قوله** وسرد لك اي سر ما ذكره
من انه على جعل الاسناد حقيقيا يحتاج الى تاويل الكلمة وعلى جعله
مجازيا لا يحتاج الى ذلك وحاصل ما قلناه انه ان كان الاسناد حقيقيا
افتضى صدور فعل الاتفاق اذا كان اختياريا كما يقع الفعل على
قل زيد وبتوابع الفاعل ان كان فعل الاتفاق غير اختياريا كما يقع
اهل البلد في طول القامة مثلا ولا يصدر الفعل عن الفاعل ولا يثبت
له الا اذا امكن وقوعه فيه وفعل الاتفاق لا يمكن الا ان يمتد
وانه اذا كان مجازيا اقتضى حصول ملازمة بين الفعل والفاعل
المجازي وحصول الملازمة بينهما لا يتوقف على تعدد الفاعل المجازي
بل يتوقف وان كان الفاعل مجازيا واحدا تقابلت البدل اي تقابل
اهلها فيها فمناك ملازمة بين الفاعلة وبين المدة وهي حصول
المقاتلة فيها مع كون المدة شيئا واحدا **قوله** فالاسناد حقيقي متعدد
بما اذا اريد بالمتعارف الاخوان المتفرجين فان اريد بها التفرج لعرض
الروح كان الاسناد مجازيا لان التصرف لا يوصف بالمتفرج **قوله**
قالا حتى خرج هذا وعلى هذا ايراد بالشيء ما يصح التصريح معه
باداة التخييل عند العرب وان لم يكونوا بلغوا وعلى هذا تكون هذه
الصورة وهي زيد في جوان من يشبه خالد اخلت في اول كلامه
كالمنية في الخمار انة وخرج الى قوله ودل عليه وتبين
ان التائب على ما هو في وجه المشية وما ذكره مصرح به ان كلامه
وانما جعل على ما ذكره لانه في حالة الاستعارة بالبدلية لا يسمي شيئا
فتعين ان المراد به ما ذكره **قوله** اما في الاستعارة التي التسمية النسخية
التي ترايناها اما الاستعارة التخييلية فليس فيها **قوله** فلا يناسب
فعله

فاعلم ضمير مستتر ما ند على قول الش في تخصيص المتعينين والخطا قوله
بعد لفعل قول به لناسب قوله والالزام المجمع الى اصيله انه لو كان
مقدرا للزم عليهم تحطرون ان في الاول المجمع بين الطرفين المشبه كالمنية
والمشبه به كالسبع لان المقدرة كانت ثابت والثاني ان المدة كانت ثابت في
التي من قبيل الاستعارة المصروفة فليزم على تقديره خروجه عن كون
استعارة بالبدلية التي كونها استعارة مصروفة وتتم على ان الخطا
ميتبان على ان المقدرة كانت ثابت التي قول الحق على ان المقدرة كانت ثابت
الى جعله من قبيل المصروفة وليس بعلة لما قبله وان كان ما قبله في الواقع
مع الا ان المقدرة كانت ثابت وتوابع من المصروفة من معلقة تحذف فتقدر
فليكون من المصروفة وتحقق ان قوله من المصروفة خبر ان والحق عليه ان
المقدرة من المصروفة كما ان الثابت منها **قوله** والمصروفة في الالزام قد رتب
لذلك ان دلالة الالزام المثبت للمثبه على استعارة لفظ المشية المشبه
من قبيل الكناية العرضية يعني ان لفظ الالزام باق على معناه العيني
مع توينه خلوصا الى استعارة السبع مثلا وليس لفظ الالزام مستعمل في
استعارة السبع لانه حق يكون من قبيل الكناية غير العرضية فتقول لفظ
على قصده الضمير فيه عائد على المستعار والمراد بقصده قصده استعارته
وتوابع من عرض الكلام متعلق بقصده والمضى عليه ان ذكر الالزام قد رتب
على ان المتكلم فقد استعار لفظ المشية المشبه من عرض الكلام وعلى
كونها مضمومة من عرض الكلام انه ليس مستعملا فيها بل هو دال عليها
باختيار استعارة على الالزام المثبت المشبه كدلالة ما انما ان على شئ
منها الخطاب فانه مستعمل في معناه الاصل وهو لفظي انما في المتكلم
وهو مع ذلك ملوح بشئ من الخطاب من غير استعمال فيه ثم ان قوله
ذكر الالزام في كلامه منقطع عما قبله التي به توطئة لقول المصروفة الاتي
وتح وجه تسميتها استعارة الى وهذا تعلم انه ليس كمرامع ما قبله
كما قد يوقع **قوله** المصروفة في ذلك المستعار في النفس معناه ان المتكلم بعد
ان شبه المنية بالسبع وادعى انها من افرادها بان لاحظ تمام المشابهة
بينها وبين تلك الافراد حتى كانا منها لا يخط ان حق المنية ان تمام
غيرها يخطا جميعا ووجه التشبيه الاول ان تلك الافراد في
الاستعارة السبع كناية عن النفس ثم انه ان يتركب من المشية المشبه
واقى بلفظ المشية وانت لا تزم المشية المشبه لانه لا دلالة على الاستعارة
الحاصلة في النفس بالمعنى السابق وعلى المشية وهو في الادراج السابقين
على تلك الاستعارة **قوله** والاعتراض في هذه عبارة عن عورة وغاية ما يمكن

في ثلثي الاثنين في الجزء الثالث بعد مضي ثلاثة ارباعه ونصف من يومه
 الجزء الاول والحمد لله رب العالمين واعلم واحمد واعظم وصلى الله
 وسلم على النبي الهاشمي المكرم وعلى اله واصحابه وذوي
 السليم فانطق بالحق وتكلم وكان الفراغ من كتابته هذا
 التقريبات قبل ظهر يوم الاحد الموافق لثلاثي عشر
 من شهر صفر الحذر عظم الف وثلاثمائة واربعه
 وثلاثين من هجرة سر المرسلي على يد كاتبه الفقير
 الذليل الحقير الطالب رشفة بن احسان
 مولاه وقريده ابراهيم بجل العلام
 المرحوم الشيخ فاضل محمد رجب
 غفر الله له ولوالديه
 وللمسلمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وسلم في كل وقت وعين

1957

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>